الوفاق/وكالات

يعيش قطاع غزة الذي يشن الكيان الصهيوني الغاصب حرب الإبادة عليه للشهر الحادي عشر على التوالي على وقع حالة تجويع مستمرة في ظل التحكم الصهيوني الكامل في عدد الشاحنات التي تصل إلى مليونين ونصف المليون فلسطيني مشتتين داخل القطاع، إلى جانب طبيعة السلع وأنواع المواد التي تسمح بها سلطات الاحتلال.

ورغم أن الشاحنات الواردة للقطاع يومياً تعتبر بالعشرات في أفضل الأحوال ولا تلبي الحد الأدنى من احتياجات السكان، يتسابق وزراء حكومة بنيامين نتنياهو للتحريض على القطاع وتشديد تجويعه والدعوة إلى حرمانه من الغذاء والدواء وكل أسباب الحياة الآدمية.

وشهدت الأسابيع القليلة الماضية دعوات من وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ووزير المالية بتسئليل سموتريتش من أجل تجويع سكان القطاع حتى عودة جميع الأسرى والمحتجزين الصهاينة لدى المقاومة الفلسطينية.

وقبل حرب الإبادة الصهيونية كان القطاع يصل إليه قرابة ٥٠٠ شاحنة من مختلف السلع والبضائع يومياً في الوقت الذي لم يصل إليه مثل هذا العدد منذ بداية الحرب، في حين يزعم الاحتلال أنه يدخل من البضائع ما يُبقي الفلسطينيين أحياء.

ويسيطر الاحتلال على معبري رفح وكرم أبو سالم التجاري جنوبي شرقي القطاع، عدا عن حاجز بيت حانون/إيرز ما يجعله المتحكم الوحيد في حركة الشاحنات والواردات للقطاع ويبقيه مسيطراً على طبيعة السلع الغذائية.

نقطة في بحر الاحتياجات

تقول إيناس حمدان القائمة بأعمال مدير الإعلام في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»: إن الفترة الأخيرة لم تشهد أي تغيير على تدفق المساعدات الإغاثية التي تدخل من معبر كرم أبو سالم.

وتضيف حمدان: أن عدداً قليلاً من الشاحنات فقط التي تحمل الإمدادات الإنسانية تدخل إلى مناطق جنوب ووسط قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم وهي نقطة في بحر الاحتياجات الرئيسية الملحّة. وتشير حمدان إلى أن هذه الشاحنات قد تتعرض لعمليات سرقة بسبب انهيار القانون والنظام، وهذا يعرقل الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى أوامر الإخلاء المتكررة وإعلان مناطق عديدة مناطق قتال مما يزيد التحديات والقيود على حركة العاملين في المجال الإنساني، ناهيك عن الطرقات والبنى التحتية المدمرة بشكل كبير.

وتلفت إلى أن معظم البعثات الإنسانية التي تطلب الوصول إلى مناطق مدينة غزة وشمال القطاع يتم رفض طلباتها مما يزيد الأمر تعقيداً على مستوى الأمن الغذائي، ومن ثم إن ٩٦٪ من النساء الحوامل والمرضعات لا يستطعن الحصول إلا على مجموعتين غذائيتين أو أقل خلال اليوم الواحد وتضطر معظم العائلات إلى تخطي وجبات الطعام أو تقليل كمية الطعام المقدمة نظراً إلى عدم توفر كميات كافية من المواد الغذائية. وتضيف: أنه بحسب الإحصائيات والتقارير الدولية، فإن أكثر من ٥٠٠ ألف طفل دون سن الخامسة، وكذلك النساء المرضعات والحوامل هم في حاجة إلى دعم غذائي منقذ للحياة بصورة عاجلة وفورية.

نيّة مبيّتة

من جانبه، يؤكد مدير عام المكتب الإعلامي الحكومي، إسماعيل الثوابتة، أن الاحتلال لديه نية مبيتة منذ اليوم الأول للحرب على غزة، وهو ما عبر عنه وزير الأمن يوآف غالانت ووزراء صهاينة مثل بن غفير وسموتريتش.

ويقول الثوابتة: إن الاحتلال أغلق المعابر التي كان يدخل منها نحو ٦٠٠ شاحنة يومياً من البضائع وبات المتحكم الوحيد في حركة الشاحنات والبضائع ومن ثم ما يدخل لا يكفي احتياجات السكان.

ويشير إلى أن الاحتلال استخدم سياسة التجويع في إطار الضغط على السكان واستخدامه ورقة للتحكم في السكان والضغط على الفصائل الفلسطينية، عدا عن إغلاق النقطة الإنسانية التي يدخل إلى غزة والشمال منها الشاحنات منذ أكثر من ١٠٠ يوم.

ويلفت إلى أن الاحتلال يمنع إدخال الحليب والتطعيمات والمكملات الأغذية ضمن سياسة التجويع وهو ما أدى إلى تضاعف نسبة الوفيات الطبيعية مقارنة بما كان عليه الحال قبل الحرب بنحو ٦ أضعاف ونصف الضعف. ويشدّد على أنه منذ نحو ٩٠ يوماً لم تدخل مساعدات إنسانية إلى المحافظات الجنوبية، ومنذ ١٠٠ يوم لم تدخل إلى مناطق الشمال وغزة أي سلع ومواد غذائية، حيث إن المتوفر من السلع والبضائع تدخل إلى بعض مناطق الجنوب في القطاع. ويشدد الثوابتة على أن إجمالي ما يدخل من السلع والبضائع لا يكفي لتلبية احتياجات ١٪ من سكان مناطق الجنوب والوسط في القطاع، في الوقت الذي لا تصل فيه أي من السلع والبضائع إلى مناطق غزة والشمال.

وينبه إلى أن القطاع بات يحتاج حالياً إلى أكثر من ١٠٠٠ شاحنة يومياً في ظل النقص الكبير في السلع والمواد الغذائية، حيث إن هناك ربع مليون «رب أسرة» يعيشون مع عوائلهم ويعتمدون بدرجة أساسية على المساعدات الإنسانية.

سياسة عقابية

من جانبه، يرى الصحافي والباحث في الشأن الاقتصادي، أحمد أبو قمر، أن التجويع استخدمه الاحتلال سياسة عقابية بعد رفض المواطنين النزوح جنوباً بعد استخدام عدة سياسات، منها القصف الشديد والاجتياح البري.

ويقول أبو قمر: إن الاحتلال عمل على إغراق جنوب القطاع بالشاحنات في حين عمل على سياسة القطارة (إدخال كميات قليلة جداً) في مناطق الشمال في فترة من الفترات ضمن سياسة الضغط على السكان منذ بداية الحرب.

ويقدّر أبو قمر حجم البضائع والشاحنات التي وصلت إلى مناطق الشمال بنحو ١٠٪ فقط من عدد الشاحنات التي كانت تصل إلى المواطنين قبل الحرب الصهيونية على غزة في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣.

ويوضح أن الشاحنات التي تصل باتت من دون جودة باستثناء الطحين فقط، حيث إن الاحتلال يدخل السلع مثل المعلبات وبعض السلع الأخرى التي يدخلها بكميات بسيطة مثل البرغل أو العدس في ظل غياب لمواد التنظيف والأحذية والملابس.

ووفقاً لأبو قمر، فإن السلع ذات الجدوى التي تصل إلى السكان لا تتجاوز معدل ٦٪ فقط، في حين يستمر في إدخال المعلبات التي تنعكس بالسلب على صحة الفلسطينيين ويندرج ضمن سياسة التجويع التي يعيشها السكان. ويشير إلى أن الناس تعيش حالة من التجويع غير مسبوقة في ظل نقص أصناف أساسية من السلع مثل اللحوم وحفاظات الأطفال والحليب والمكملات الغذائية ضمن إطار الضغط على السكان بالتجويع.

يعيش أهالي القطاع حالة من التجويع غير مسبوقة في ظل نقص أصناف أساسية من السلع

الاحتلال يستخدم سياسة التجويع للضغط على السكّان

إطعام غزة بـ«القطّارة».. ما يدخل يسدّ ١٪ من الحاجات

مؤكداً أن حفظ قيمة العملة الوطنية من أولوياته..

المرشح لحقيبة الاقتصاد: سأسعى للسيطرة على التضخم

صرّح عبدالناصر همتي، الوزير المرشح لتولّي حقيبة الاقتصاد والمالية في التشكيلة الوزارية المقترحة من قبل رئيس الجمهورية بأنه سيسعى للسيطرة على التضخم، واعتبر أن من أولوياته حفظ قيمة العملة الوطنية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاهتمام بمعيشة الشعب.

وقال المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الاسلامي إبراهيم رضائي، في إشارة إلى اجتماع اللجنة: استضفنا يوم (الثلاثاء) وزير الاقتصاد والمالية المقترح عبدالناصر همتي، وفي هذا الاجتماع، تطرق همتي إلى خبرته العملية في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون والبنك المركزي والتأمين وجامعة طهران.

وأضاف: أشار همتي إلى تأكيد قائد الثورة الاسلامية بإعطاء الأولوية للقضايا الاقتصادية، وقال: إن الأوضاع الاقتصادية صعبة للغاية وهذه الظروف تتطلب منا جميعاً خدمة البلد.

وتابع: أضاف همتي أنه أينما كنت سيكون لدي نهج اقتصادي وليس لدي نهج سياسي، ولن أتصرف بطريقة فئوية خدمة للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وقال المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية: إن الوزير المقترح اعتبر برنامجه هو برنامج الوثائق العليا وتم إعداده على أساس خطة التنمية السابعة، وأعلن بأن أولويته هي الحفاظ على قيمة العملة الوطنية والاستقرار الاقتصادي ومتابعة معيشة الشعب، وقال سنفصل النمو الاقتصادي عن الموارد وسنستخدم موارد النفط للبنية التحتية.

وأضاف رضائي: شدّد همتي على تصدير المزيد من النفط، وقال إن الصادرات يجب أن تتجاوز الواردات، وأشار إلى خدمات حكومة الرئيس الشهيد رئيسي، وقال إن أعمالاً جيدة أنجزت فيها، وتم في أواخرها السيطرة على السيولة النقدية.

وقال: إن همتي قال بأن معياري في العمل ومسؤولياتي هو قائد الثورة الاسلامية، وقال سأسعى للسيطرة على التضخم، فالوضع معقد وأنا مسؤول أمام البرلمان.

المرشّح لحقيبة النفط: سأسعى لزيادة الإنتاج وحلّ التحديات

صرح المرشح لتولي حقيبة النفط في التشكيلة الوزارية المقترحة من قبل رئيس الجمهورية بأنه يخطط لزيادة الطاقة الإنتاجية من النفط الخام، ويسعى لحل التحديات الموجودة في مجال صناعة النفط.

وقال محسن باك نجاد، في تصريح له، يوم الثلاثاء: أتابع موضوع عدم توازن حاملات الطاقة، وأعددنا خططنا بمساعدة زملائنا، وسنبدأ تنفيذها في الوقت المناسب لمعالجة هواجس الشعب.

وأضاف: إن زيادة الطاقة الإنتاجية من النفط الخام تأتي ضمن خططي التي سأتابعها.

وقال باك نجاد: عملت في صناعة النفط لمدة ٢٧ عاماً، وسيكون زملائي، العاملون والخبراء البارزون وذوو الخبرة في صناعة النفط.

واعتبر وزير النفط المقترح أجواء مجلس الشورى الاسلامي بأنها إيجابية، وقال: إن اهتمام النواب وتفاعلهم كان جيداً جداً.

وأضاف: البرامج يجب أن تكون هي الأساس، وأن تكون بحيث يُساءل عليها الوزير في المستقبل، لأن التصويت على الثقة يتم على أساس هذا البرنامج.

بعد أن سجل برنت مكاسب بأكثر من ٣٪

النفط يكسره جلسات متتالية لصعوده بعد تعديل «أوبك» لتوقعاتها

الوفاق/وكالات- شهدت أسعار النفط انخفاضاً، أمس الأربعاء، بعد ٥ جلسات متتالية من المكاسب، وذلك نتيجة تقليل المخاوف بشأن الطلب المستقبلي على النفط بعد أن خفّضت منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» توقعاتها لنمو الطلب في عام ٢٠٢٤. وهدأت خطوة أوبك المخاوف المتعلقة بمخاطر العرض على الرغم من تصاعد التوترات في منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط.

وبحلول الساعة ١٣/٢٣ بتوقيت غرينتش، تراجعت العقود الآجلة لخام برنت القياسي بمقدار ٩٨ سنتاً، أو بنسبة ١/٢٪ لتصل إلى ٨١/٣٢ دولار للبرميل. كما انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأميركي بمقدار ٩٣ سنتاً، بنسبة ١/٢٪ أيضاً، ليصل إلى ٧٩/١٣ دولار للبرميل. ويأتي هذا الانخفاض بعد أن سجل برنت مكاسب بأكثر من ٣٪ يوم الاثنين، ليغلق عند ٨٢/٣ دولار للبرميل بعد أن كان قد هبط إلى أدنى مستوى له في ٧ أشهر عند ٧٦/٣ دولار في الأسبوع الماضي.

وأبرز تعديل أوبك لتوقعاتها للطلب يوم الاثنين المخاوف بشأن واردات النفط الصينية التي كانت أقل من المتوقع. وقد كانت المنظمة واحدة من أكثر الجهات تفاؤلاً بشأن الطلب المستقبلي؛ لكنها قامت بتعديل توقعاتها في ظل هذه المخاوف المتزايدة.

توقعات الطلب العالمي على النفط

وعلى الجانب الآخر، أبقت وكالة الطاقة الدولية (IEA) على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في عام ٢٠٢٤ دون تغيير؛ لكنها خفّضت توقعاتها لعام ٢٠٢٥، مشيرة إلى تأثير ضعف الاستهلاك الصيني على النمو الاقتصادي.

ورغم هذه التعديلات، يظل احتمال تصاعد الصراع في الشرق الأوسط عاملاً مهماً، حيث تستعد الولايات المتحدة لهجمات محتملة كبيرة من إيران أو حلفائها في المنطقة.

وأعرب المحلل الاستثماري الأول في شركة «إكس إم» الاستشارية، شارالامبوس بيسوروس، عن اعتقاده بأن مزيجاً من مخاوف العرض والمؤشرات التي تفيد بأن الطلب قد لا ينخفض بالقدر الذي كان يُعتقد في بداية الأسبوع الماضي، قد يدعم أسعار النفط في المدى القريب.

وقال بيسوروس: مزيج من مخاوف العرض والإشارات إلى أن الطلب قد لا يتأثر كما كان يُعتقد في بداية الأسبوع الماضي يمكن أن يساعد في استمرار ارتفاع أسعار النفط لفترة أطول قليلاً. كما يترقب المشاركون في السوق تقرير مؤشر أسعار المستهلك الأميركي، والذي سيوفر تحديثاً مهماً بشأن التضخم وقد يؤثر على السياسات الاقتصادية المستقبلية.

هدّأت خطوة «أوبك» المخاوف المتعلقة بمخاطر العرض على الرغم من تصاعد التوترات في الشرق الأوسط